



د.فهد الشليمي: الأمن المدرسي هو الشعور بالطمأنينة والأمان داخل المدرسة وما نراه من عنف خارجها محصلة سلوكيات سلبية قصرت مع الأسرة في معالجتها



الكاميرا هي العين الإلكترونية التي تدين المتهم وتعطي المجني عليه حقه وعلى «التربية» التوسع في استخدام التكنولوجيا الأمنية



بوصفه شريكاً في العملية التعليمية وليس متاجراً بها



يوسف عبد الرحمن: التعليم المستيس لا يفرز إلا التشردم والنظر إلى العملية التعليمية كتجارة يقلل من قيمتها



الزميل يوسف عبد الرحمن

أعرب مستشار الإدارة العامة للتحرير الزميل يوسف عبد الرحمن عن فخره واعتزازه بأنه أحد المعلمين الذين عاشوا الزمن الجميل للتعليم في الكويت، حيث كان المعلم صاحب رسالة مجتمعية وأهداف تربوية نبيلة يفرسها في الأبناء ويتابع نموها ويعدل من اتجاهاتها متى استدعى الأمر ذلك، فضلاً عن دوره التعليمي والمعرفي، مستنكراً ما قامت به إحدى العلمات التي صورت طالبة تكي في أول أيام العام الدراسي.

وأشار عبد الرحمن إلى أهمية التعليم الخاص كأحد جناحي العملية التعليمية في الكويت، لافتاً إلى عدد من النجاحات البارزة له وأهمها الخرجات التعليمية المميزة والطلاب الفاعلين والفاعلات الذين تفرزهم المدارس الخاصة كل عام، موضحاً أن الكويتيين أدركوا أهمية الاستثمار في التعليم منذ وقت مبكر وكان لهذا الأثر المباشر في تنوع المدارس الخاصة وانتشارها في الكويت بخدمات تعليمية رائدة.

ولفت إلى أن للتعليم الخاص هموما ومشكلات يجب أن توضع في الاعتبار وتقدم لها الحلول الملائمة لمساعدته على الاستمرار وتطوير الخدمات التعليمية بما يعود بالنفع على الكويت وأهلها، موضحاً أن التعليم الخاص في الكويت يحتاج لدعم حكومي بحيث يتمكن من أخذ حصة من الطلاب الكويتيين تكون بمثابة تخفيف للضغط على المدارس الحكومية، داعياً إدارات مدارس التعليم الخاص إلى حسن اختيار نوعية المعلم المؤهل والقادر على إعداد وتأهيل الطلاب لأفاق وتحديات المستقبل.

وفي ختام كلمته، شدد عبد الرحمن على ضرورة أن يكون التعليم بعيداً عن السياسة والتجارة، فالتعليم المستيس لا يفرز إلا التشردم والنظر إلى العملية التعليمية كتجارة يقلل من قيمتها وينتقص من جودتها، والطلاب هم دائماً وأبداً مخرجات المعلمين.

التوصيات

- في ختام الندوة خرج المشاركون بعدد من التوصيات وأعربوا عن أملهم في أن تصادف آذاناً صاغية لوصول التعليم الخاص في الكويت إلى مستوى الطموح، وخصوصاً أنها صادرة عن الأطراف المعنية بالعملية التعليمية وأهل الميدان، وكان أبرز هذه التوصيات ما يلي:
- النظر للتعليم الخاص بوصفه شريكاً في العملية التعليمية وليس متاجراً بها.
- ضرورة تعاون السلطتين التنفيذية والتشريعية لدراسة واقع التعليم الخاصة ومعالجة الصعوبات التي يواجهها بحزمة من التشريعات تنفذ على وجه الاستعجال.
- الإسراع بإقرار قانون التعليم الخاص كمنظّم للعملية التعليمية في المدارس الخاصة.
- ضرورة إشراك أصحاب المدارس الخاصة في القرار التربوي وقانون التعليم الخاص.
- تعزيز الدور الرقابي من قبل الوزارة على مدارس التعليم الخاص.
- تطبيق معايير جودة التعليم في جميع مراحله.
- تحويل إدارة التعليم الخاص إلى هيئة مستقلة لتقوم بواجبها على أكمل وجه.
- تقديم الحكومة لمجموعة من المحفزات لتشجيع المستثمرين على الاستثمار في مجال التعليم.
- توفير الدولة للأراضي اللازمة للمدارس الخاصة، ويكون التوزيع عن طريق وزارة التربية مع أخذ رأي التعليم الخاص.
- إعادة توزيع أراضي الدولة التي خصصت لوزارة التربية على مدار الـ 25 سنة الماضية ولم تستغل على القطاع الخاص وفقاً للطلبات الموجودة.
- الدعم الحكومي للتعليم الخاص وفق معايير وأسس.
- إعطاء الحق لصاحب المؤسسة التعليمية في إدارة مؤسسته أو اختيار من ينوب عنه مع عدم الإخلال بالدور الرقابي والإشرافي للوزارة.
- الأمن المدرسي جزء من الأمن المجتمعي الشامل وعلى وزارة التربية القيام بمسح أممي لإجراءات الأمن والسلامة في مختلف مدارسها على أيدي متخصصين في هذا المجال.
- تأهيل بعض أفراد الكادر التعليمي للقيام بإجراءات الأمن والسلامة وتدريبهم دورياً.
- عقد مؤتمر تربوي شامل للتعليم الخاص تناقش فيه أهم أوجه التعليم الخاص وتشارك فيه وزارة التربية وأصحاب المدارس ومؤسسات المجتمع المدني.



جمال السوفيان



دجاج البحيري



د. فهد الشليمي



عبد الله البصري

بمراجعة وسائل الأمن والسلامة في المختبرات العلمية والتي تحتوي على مواد كيميائية حارقة وسامة، لافتاً إلى أن عملية تنزيل الطلاب قبل الدوام المدرسي أو التقاطهم بعد نهاية الدوام تحتاج لمراجعة شاملة لتخفيف حدة الازدحام وتقليل الحوادث، مشدداً على أن الكاميرا هي العين الإلكترونية التي تدين المتهم وتعطي المجني عليه حقه في التوثيق بالوقت والتاريخ ولذلك على المدارس الخاصة والحكومية زيادة الجرعة التكنولوجية داخل وخارج المدرسة.

وبدوره بين مدير عام جمعية المعلمين جمال السوفيان حرص وزارة التربية على دعم وتعزيز إجراءات الأمن والسلامة في المدارس، فضلاً عن إعداد وتدريب الكوادر التعليمية للدورات المختلفة، مثل دورات الإسعافات الأولية، بالإضافة إلى إيعازها بتشكيل فريق للطوارئ وإعراق للتدخل السريع في كل مدرسة للحفاظ على سلامة الطلاب في حال حدوث أي طارئ، موضحاً أن أنظمة الدفاع المدني ومكافحة الحريق في المدارس على أعلى مستوى، لافتاً إلى أنه يجب الإحتمال وزارة التربية وحدها ومسئولة العنف داخل المدارس لأن محاربة العنف ظاهرة مجتمعية يتحملها المجتمع بآثره ومختلف وزارات الدولة والشوابع، داعياً لوجود عقوبات رادعة لمحاربة ظاهرة العنف المجتمعي.

أما مدير الشؤون التعليمية بالتعليم الخاص عبد الله البصري فلفت إلى أن المدارس تحتوي على خطط أمنية للإخلاء في حالات الطوارئ المختلفة فضلاً عن التدريب المستمر عليها، مستشهداً باتصال لقاء مدير التعليم الخاص من وزير التربية د. تاييف الجحرف، منسائلاً عن سبب تواجدهم مع طلاب مدرسة ما في الساحة القريبة خارجها، وعندما استفسر مدير التعليم الخاص من مدير مدرسة أوضح له أنهم لديهم تدريب على إخلاء المدرسة في حال حدوث حريق، لافتاً إلى أنه في هذه المدرسة يوجد ملف في كل صف يحتوي على أسماء الطلاب وأرقام هواتفهم وتليفون نقال منسحون ومبلغ مع المشراف الاجتماعي، موضحاً أن هذه الخطوات ستضفي نوعاً من الأمان على المدرسة وستردع المتجاوزين. وأوضح الشليمي أن خطة الطوارئ الخاصة بكل مدرسة خاصة إلا بعد أن تأتي بشهادة من الإدارة العامة للإطفاء تفيد بسلامة نظام الإطفاء فيها بالكامل. وأوضح البصري قضية التغيير في أي مجتمع تبدأ من التعليم، مشيراً إلى تعديل السلوكيات لدى الطلاب يحتاج لمنظومة تتعاون فيها الأسرة والمدرسة، مشيراً إلى تغليب العقوبة على الطالب الذي يمتص ضبطه حاملاً آلة حادة أو سلاح، بدوره، أشار م. محمد عبد الله الصايغ إلى أن المدارس الخاصة تتخضع شرائط الأمن والسلامة في معظمها إلا أن القضية تحتاج إلى تكاتف وتعاون الجهات الرقابية لتسهيل الأمر على إدارات المدارس.

عبدالله البصري: التعليم الخاص في الكويت ليس في أزمة ومخرجاته أفضل دليل ولدنيا عدد من التحديات نستطيع التغلب عليها

تطبيق الشراكة بين القطاعين العام والتعليم يحتاج لدراسة متأنية حتى نتغلب على سلبياته المحتملة

لازلنا نعمل وفق قرار وزاري .. وإصدار قانون التعليم الخاص سيكون بمثابة المنظم للعملية التعليمية والمعالج للعديد من سلبياتها

عبدالله البصري: التعليم الخاص في الكويت ليس في أزمة ومخرجاته أفضل دليل ولدنيا عدد من التحديات نستطيع التغلب عليها

تطبيق الشراكة بين القطاعين العام والتعليم يحتاج لدراسة متأنية حتى نتغلب على سلبياته المحتملة

لازلنا نعمل وفق قرار وزاري .. وإصدار قانون التعليم الخاص سيكون بمثابة المنظم للعملية التعليمية والمعالج للعديد من سلبياتها

عبدالله البصري: التعليم الخاص في الكويت ليس في أزمة ومخرجاته أفضل دليل ولدنيا عدد من التحديات نستطيع التغلب عليها

تطبيق الشراكة بين القطاعين العام والتعليم يحتاج لدراسة متأنية حتى نتغلب على سلبياته المحتملة

لازلنا نعمل وفق قرار وزاري .. وإصدار قانون التعليم الخاص سيكون بمثابة المنظم للعملية التعليمية والمعالج للعديد من سلبياتها

دبنار لأن هؤلاء الطلاب لهم الحق في الالتحاق بالمدارس الحكومية، داعياً الحكومة إلى الاستثمار في التعليم الخاص بجزء من هذا المبلغ لأن الحكومة هي من تملك التخفيف عن ولي الأمر وهي من قصرت في التخفيف عن عاتقه، موضحاً أن أصحاب المدارس لا يطالبون الدولة بالدعم المادي ولكن نطالبها بالاستثمار في العنصر البشري بمعايير الأمن والسلامة داخل المدارس الخاصة تساهل الشليمي هل تمتلك المدارس الخاصة خططاً للإخلاء في حالات الطوارئ مثل الحريق والزلازل أو الانهيار الكلي أو الجزئي للمباني، وهل لديهم نشرة توزع على الطلاب بالأسياء المحظور استخدامها أو تواجدها في المدرسة مثل الأسلحة والسكاكين والآلات الحادة؟ داعياً مخاطبة الطلاب والطالبات بلغة العصر التي يفهمونها جيداً من خلال الأفلام التعليمية التي تحض على نذ العنف وتوضح مخاطر، فضلاً عن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي التي تلقى حالة من الراج في أوساط الشباب، مطالباً إدارات المدارس بتخصيص محاضرة أسبوعية لبيان أهمية الحوار ورفض العنف، مشيراً إلى أن على المعلم دوراً وقائياً وتوعوياً كبيراً من خلال احتكاكه بصورة دائمة ولقترات طويلة مع الطلاب، حيث يراقب سلوكياتهم ويبلغ الأخصائي الاجتماعي بأسماء الطلاب الأكثر ميلاً للعنف لمرقبة سلوكياتهم وإخضاعهم لبرامج مكثفة لتعديل السلوك.

وأشار الشليمي إلى أن مشاجرات الطلاب وبعض الاعتداءات الجسدية والجسدية تشكل خطراً كبيراً علينا التعامل معه بحرقية ومهنية شديدة، داعياً المدارس بصفة عامة لتخصيص عنوان بريد إلكتروني ورقم تلفون مخصص للرسائل النصية يلجأ إليه الطالب أو الطالبة التي تتعرض أو يتعرض للاعتداء أو التحرش وتخشي أو يخشى من المشراف الاجتماعي، موضحاً أن مثل هذه الخطوات ستضفي نوعاً من الأمان على المدرسة وستردع المتجاوزين. وأوضح الشليمي أن خطة الطوارئ الخاصة بكل مدرسة خاصة إلا بعد أن تأتي بشهادة من الإدارة العامة للإطفاء تفيد بسلامة نظام الإطفاء فيها بالكامل. وأوضح البصري قضية التغيير في أي مجتمع تبدأ من التعليم، مشيراً إلى تعديل السلوكيات لدى الطلاب يحتاج لمنظومة تتعاون فيها الأسرة والمدرسة، مشيراً إلى تغليب العقوبة على الطالب الذي يمتص ضبطه حاملاً آلة حادة أو سلاح، بدوره، أشار م. محمد عبد الله الصايغ إلى أن المدارس الخاصة تتخضع شرائط الأمن والسلامة في معظمها إلا أن القضية تحتاج إلى تكاتف وتعاون الجهات الرقابية لتسهيل الأمر على إدارات المدارس.

دعا الخبير الأمني والاستراتيجي د.فهد الشليمي إلى ضرورة أن تدعم الدولة مدارس التعليم الخاص، لافتاً لضرورة مساهمة المؤسسات الخيرية مثل بيت الرزاة والمؤسسات التجارية الكبرى الخاصة في ترميم وصيانة المدارس، مشدداً على أنه على مؤسسات التعليم الخاص أن تتبرع لسد حاجات المؤسسات التعليمية في إطار الخدمة المجتمعية والمثل الكويتي يقول إن «ربيع تعاونوا ما دولوا».

معايير الأمن والسلامة وأكد الخبير الأمني والاستراتيجي د.فهد الشليمي أن تعريف الأمن المدرسي هو الشعور بالطمأنينة والأمان داخل المدرسة، موضحاً أن ما نراه من عنف خارج المدرسة محصلة سلوكيات سلبية قصرت المدرسة والأسرة في معالجتها، مشدداً على أن العنف في المدارس وصل لمرحلة ناقوس الخطر مما انعكس على ظاهرة العنف في الشارع أو بالأحرى خارج المؤسسة التعليمية حيث إن معدلات أعمار المتورطين في حوادث العنف الخارجي من 17

أن توفير مكان ملائم لدراسة الطلاب يقع في المقام الأول على عاتق وزارة التربية.

جودة التعليم والكثافة المرتفعة حول كيفية لبيئة جاذبة تشدد د.جواد البحيري على أن التركيز على جوهر العملية التعليمية بالتحول من طرق التدريس التقليدية إلى الوسائل التكنولوجية، ووضع احتياجات المتعلم وإعداده لأفاق المستقبل كاولوية، وأن تراعى رفع الكفاءة المهنية للمعلم والتركيز على الأنشطة التربوية، فضلاً عن إعادة النظر في محتوى المناهج ليوكب تحديات العصر من أهم عناصر تحويل المدرسة لبيئة الأليات الخاصة بجودة التعليم التي سيكون تطبيقها بمثابة إعادة إحياء لدور المدرسة في المجتمع، داعياً الحكومة إلى ضرورة ربط التعليم بمراحله المختلفة بسوق العمل.

ولفت عبدالله البصري إلى تعاون قائم حالياً بين وزارة التربية والبنك الدولي في قضية الجودة ومن ضمن الأمور التي يحصل المعلم على رخصة تجدد دورياً تمكنه من العمل في المدارس المختلفة، موضحاً أن التعليم الخاص يتعاقد مع شركة استشارية لتقييم المدارس الأجنبية كمرحلة أولى وبعد ذلك في مراحل أخرى على حسب الخطة الموضوعة من وزارة التربية ويشمل التقييم أيضاً المدارس العربية، موضحاً أن قضية تحديد الرسوم توضع وزارة التربية تقع بين المطرقة والسندان لأنها أمام صاحب مدرسة مستثمر في مجال التعليم وولي أمر محدود الإمكانيات، ولكن عندما ندخل في تطبيق معايير الجودي سيتم تصفية المدارس وفق شرائح معينة وعلى ضوءها تتحدد الرسوم على حسب ما حققته المدرسة في معايير الجودة، وعن تأثير الكثافة المرتفعة للفصول الدراسية في المدارس الخاصة في ضوء مشكلة الأبنية التعليمية، فضلاً عن غياب الساليب رقع الكفاءة المهنية للمعلمين أثناء الخدمة ومدى تأثير ذلك على جودة التعليم، وأشار جمال السوفيان إلى اعتقاد خاطئ لدى معظم الناس مفاده أن من يعمل في التعليم الخاص هم معلمون من متدني الأداء، لافتاً إلى أن التنمية المهنية للمعلم موجودة في كل المدارس الخاصة، بالإضافة إلى تنظييم الوزارة لدورات دورية لهؤلاء المعلمين في مختلف المواد، فضلاً عن دور الدروس الريادية التي تنظمها المدارس اسبوعياً كنوع من التنمية المهنية وتبادل الخبرات.

وأشار السوفيان إلى أن الكثافة الطلابية المرتفعة في الفصول الدراسية مشكلة تراكمية دون مدار العشرين سنة الماضية على مراعاة للتغيرات التي طرأت على الكثافة السكانية في مختلف مناطق الكويت مع تجاهل منح المدارس الخاصة الفرصة لإجراء التوسعات الملائمة، لافتاً إلى

ومن جهته أشار م. محمد عبد الله الصايغ للقرار الوزاري رقم 698 الصادر عام 1975 والذي أوقف العشرية الماضية على كان يوضح آلية الدعم، مشدداً على أن القطاع الخاص وفر على الدولة استيعاب ما يزيد عن 59723 طالباً كويتياً تكلفتهم على الدولة تقارب 300 مليون

ألية الدعم وأشار السوفيان إلى أن الكثافة الطلابية المرتفعة في الفصول الدراسية مشكلة تراكمية دون مدار العشرين سنة الماضية على مراعاة للتغيرات التي طرأت على الكثافة السكانية في مختلف مناطق الكويت مع تجاهل منح المدارس الخاصة الفرصة لإجراء التوسعات الملائمة، لافتاً إلى



جانب من الندوة